الأمم المتحدة

A/C.4/64/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
5 March 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

# لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

## محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الناصر ..... (قطر)

المحتويات

البند ٣١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-59122 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٣١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى** (تابع) (A/64/13 و Add.1، و A/64/115 و 174، و 323 و 324؛ و A/C.4/64/7)

١ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل تزويد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بما تحتاج إليه من الدعم لتعزيز إيصال خدماتها في كل مناطق عملياتها الخمس. وذكر أن بلده تبرع بمبلغ ٣٤ مليون دولار استجابة للنداء الذي أصدرته الأونروا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من أجل غزة، بعد أن كان قد تعهد بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار في مؤتمر المانحين الذي عُقد في باريس في عام ٢٠٠٧. كما أن بلده ساهم بمبلغ ١٤ مليون دولار للمساعدة في إعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين في شمال لبنان بعد تدميره أثناء القتال في عام ٢٠٠٧. وسوف يواصل بلده أداء التزامه بالمساهمة بمبلغ ١,٥ مليون دولار في ميزانية الأونروا.

٢ - وأضاف يقول إن الهجمات التي شنتها إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ على قطاع غزة أظهرت تجاهلَ إسرائيل التام للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة. وفي الوقت ذاته تواصل السلطات الإسرائيلية عرقلةَ عمليات الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها الأونروا. وقد كان تدمير إسرائيل للمنشآت والمرافق التي تديرها الوكالة في قطاع غزة انتهاكاً لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ ولاتفاق كوميه - ميشيلمور، المبرم بين الوكالة وإسرائيل عام ١٩٦٧.

٣ - **السيد أباكان** (تركيا): قال إن ما أوضحته التطوراتُ الأخيرة هو أن إعادةَ إحياء العملية السلمية في الشرق الأوسط، واشتراك الجانبين فيها، داخل الإطار الموضوع لها، أصبحت تتسم بطابع الإلحاح نظراً إلى عدم وجود أي عملية سياسية فعالة في الشرق الأوسط. وقضيةُ اللاجئين، وهي إحدى القضايا الأساسية، ينبغي أن تكون جزءاً من مفاوضات المركز النهائي.

٤ - وتحدث عن قطاع غزة فقال إن الأونروا وغيرَها من وكالات الأمم المتحدة تستحق الثناءَ على المجهود الغوثي الضخم في قطاع غزة في كانون الثاني/يناير الماضي. وقد أدت الأحداثُ المفجعةُ في مستهل عام ٢٠٠٩ إلى إلحاق الدمار بغزة وفرضت صعوباتٍ هائلةً على اللاجئين فيها. ورغم الكم الهائل من المساعدات الدولية المتعهد بها لم يكن ممكناً إيصالُ سوى القليل جدا من المساعدات أو المواد إلى غزة بسبب قيود الحدود. وإلى أن ترفعَ إسرائيل الحصارَ الذي تفرضه على غزة لن يكون ممكنا إعادةُ بناء غزة ولا عودة الحياة الطبيعية إليها. ومع اقتراب حلول فصل الشتاء يصبح الوصولُ غيرُ المعاق إلى غزة أمراً متزايدَ الإلحاح لأن النقص في كل بند ضخمٌ، والعيادات والمدارسَ مدمّرةٌ، والوضع الحالي لا يمكن قبوله.

٥ - وتابع يقول إن وفد بلده بوصفه رئيسَ الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، على علم تام بالفجوة في التمويل التي تعاني منها الوكالة وتأثير ذلك على الخدمات التي تقدمها، ناهيكَ عن الضغط الإضافي على الموارد والهياكل الأساسية الذي سببته الأعمالُ العدائيةُ في غزة. ووكالة الأونروا هي شريانُ الحياة لآلاف اللاجئين الفلسطينيين، وكلما كان تجهيزُها أفضل تحسنت الاحتمالاتُ بالنسبة إلى اللاجئين. ولذلك فهو يدعو المجتمعَ الدولي، باسم الإنسانية وحرصاً على الأمن والاستقرار الإقليميين، إلى أن يزيد التبرعات التي

يقدمها. واختتم بالقول إن تركيا زادت تبرعَها السنويَ للأونروا واستجابت للنداءات الطارئة التي أصدرتها الوكالة، وواصلت في نفس الوقت تقديم برنامج المساعدة الثنائي لفلسطين.

٦ - **رئيس الأساقفة ميليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن مجرد وجود الأونروا التي أُنشئت قبل ٦٠ عاما كهيئة مؤقتة، هو تذكار بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين لا تزال بدون حل. وأعلن أن الكرسي الرسولي، من خلال بعثته البابوية لفلسطين، التي أُنشئت أيضا كوكالة مؤقتة عام ١٩٤٩، يوفر حالياً التعليمَ والإغاثةَ والخدمات الصحيةَ والاجتماعية وبرامجَ عمالة للاجئين الفلسطينيين في نفس مناطق عمليات الأونروا، ولذلك فهو يدرك جيدا أبعادَ محنتهم.

٧ - وأضاف أن حلَّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يظل مفتاحَ السلام في الشرق الأوسط. غير أن من دواعي الأسف أنه ما من أحد من الجانبين على استعداد للاشتراك في الحوار الموضوعي من أجل حلّ الصراع الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحلال السلام والاستقرار في الأراضي المقدسة. وثمة حاجةٌ الآن أكثرَ من أي وقت مضى إلى قيام المجتمع الدولي بتيسير التقارب بين الطرفين. ومن نافلة القول إن على الذين يقومون بالتوسّط في المفاوضات أن يحافظوا على اتباع نهج متوازن وأن يتجنبوا فرضَ شروط مسبقة على أي من الجانبين.

٨ - واختتم كلمته بالقول إن أي حل دائم يجب أن يشمل وضعَ المدينة المقدسة، القدس. ويجب أن تكون هناك أيضا، في ضوء حوادث العنف العديدة وما يفرضه جدار الفصل من عراقيل لحرية الحركة، ترتيباتٌ مضمونةٌ دولياً للوصول الدائم والحر وغير المعاق إلى الأماكن المقدسة للمؤمنين من كل الديانات والجنسيات.

٩ - **السيد إدريس** (مصر): تحدث باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة تدعم مواصلة الأونروا لجهودها الرامية إلى أداء ولايتها المتمثلة في توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي البلدان المضيفة. وذكر أن السلامَ في الشرق الأوسط يعتمد على حل مشكلة اللاجئين، ومع ذلك فإن إسرائيل تواصل حرمانَ اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم وإنكارَ مسؤوليتها عما يواجهونه من معاناة. وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي يتم بصورة منتظمة انتهاك قانون حقوق الإنسان الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقرارات الأمم المتحدة العديدة بشأن الموضوع. وقد ذهبت إسرائيل إلى أبعدَ من ذلك فاستهدفت موظفي الأونروا وقامت بعرقلة أنشطتهم.

١٠ - وأعرب عن بالغ قلق الحركة إزاء الظروف الصعبة للغاية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدسُ الشرقية، وعلى الأخص في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة حيث قُتل أو جُرح الآلافُ أثناء العدوان العسكري الإسرائيلي، وحيث يمنع الحصارُ الإسرائيلي إعادةَ بناء الهياكل الأساسية المدنية التي تمسُّ الحاجةُ إليها. وشدد على ضرورة تنفيذ اقتراح الأمين العام بالشروع في أنشطة الأمم المتحدة لإعادة البناء المدني وإنجاز مشاريع الأونروا العديدة المتوقفة. وعلاوةً على ذلك، ينبغي إجبارُ إسرائيل على دفع التعويض عن الدمار الواسع الذي ألحقته بمرافق الأمم المتحدة في غزة، انتهاكاً لحرمة مباني الأمم المتحدة، وفقا لما وثّقه كلٌ من مجلس التحقيق وبعثة تقصي الحقائق. وأعلن أن استمرارَ التدابير العقابية الإسرائيلية في غزة أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية برمتها وأشعلَ دورة العنف، وهدّدَ السلامَ والأمنَ الدوليين، وأعاق استئنافَ العملية السلمية بين الجانبين.

١١ - واختتم بالقول إن من البديهي أن تتطلب ميزانيةُ الأونروا التي تعاني من نقص دائم في التمويل، في ضوء

ما تواجهه من حالات طارئة، زيادةً في التبرعات من المجتمع الدولي.

١٢ - **السيد هيلر** (المكسيك): تحدث باسم مجموعة ريو والجماعة الكاريبية (كاريكوم) فلاحظ أن كون الأونروا قد تجاوزت ولايتَها الأصلية التي كانت ثلاث سنوات، بـ ٢٠ مرة، لهو تذكارٌ مريرٌ بأن احتلالَ فلسطين وقضيةَ اللاجئين ما زالا ينتظران الحل، مَثَلُهما مَثَلُ الصراع في الشرق الأوسط. ومع ذلك فإن المساهمةَ الهائلة للوكالة في تعليم وتنمية ٤,٦ مليون لاجئ فلسطيني كانت إنجازا جديرا بالإشادة والاحتفال به. وإلى جانب تقديم الضروريات الأساسية والتعليم، حققت الوكالةُ أعلى المستويات في كل مناطق عملياتها بالرغم من ظروف العمل الصعبة. وكان لعملها في صفوف الأطفال حيث وفَّرت لهم التعليمَ الابتدائيَ والتمهيديَ المجاني، أهميةٌ خاصة لأنه ساعد في صياغة المجتمع الفلسطيني الراهن وأعدَّ أجيالاً من الفلسطينيين لإقامة دولتهم الخاصة بهم ومؤسساتها، في حين ساعدت خدماتُ الوكالة في بناء الدرجة المطلوبة من الاعتماد على الذات.

١٣ - على أنه أردف قائلاً إن تردي الحالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجةَ القيود الإسرائيلية على الحركة وهجومَها العسكري في غزة في عام ٢٠٠٩ كان مسألةً أثارت قلقاً بالغاً. ويجب أن تسمح إسرائيل بحرية الحركة الكاملة لموظفي الأونروا وللسلع التي يحتاجون إليها في أنشطتهم الإنسانية والإنمائية وأنشطة إعادة التعمير، وفقا للاتفاقيات التي هي طرفٌ فيها. وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن تدفعَ إسرائيل التعويضات الملائمة عن هجماتها على مباني الأونروا في غزة أثناء هجومها العسكري. وحثَّ الدولَ الأعضاء على دعم نداءات الأونروا للتمويل لإعادة بناء غزة وللمساعدة الغوثية، وكذلك لإعادة بناء مخيم نهر البارد في لبنان.

١٤ - وذكر أن مجموعة ريو تدعم منذ وقت طويل الأونروا في مهمتها الحيوية. ومن دواعي الأسف أن الاستجابةَ لنداءات الوكالة الطارئة كانت غيرَ كافية، كما أن العجزَ الدائمَ في الميزانية الأساسية للوكالة قد منعها من أن تقدم خدماتها على الوجه السليم. ويجب أن يكون بمقدور مجتمع موسّع من المانحين الدوليين حشدُ الموارد اللازمة. وفي الوقت ذاته ينبغي الاعتراف بالدعم الذي قُدِّم على مدى السنوات من قبل البلدان المضيفة للاجئين الفلسطينيين وهي الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. كما أن عمليةَ الإصلاح الجارية في الأونروا ينبغي أن تحسّن فعاليةَ خدماتها، مثلها مثل الاستراتيجية متوسطة الأجل المزمع وضعها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ التي تُربط بميزانيات السنتين.

١٥ - وأعاد تأكيدَ تضامن مجموعة ريو مع الشعب الفلسطيني في سعيه إلى التمتع الكامل بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في دولة مستقلة خاصة به، تتعايش جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها. واختتم بالقول إن المجموعة سوف تبذل قصاراها لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني حلا سلميا.

١٦ - **السيد رزنيك** (إسرائيل): لاحظ أن الأونروا ما فتئت طيلة ٦٠ عاما تقدم المساعدةَ الإنسانيةَ الحيويةَ إلى اللاجئين الفلسطينيين وأنها ساعدت بذلك في تحسين حياة أشخاص معوزين عديدين، أبقتهم في حالة عوز مفجعة قوى سياسية خارج إرادتهم وسيطرتهم. وقال إن إسرائيل تدعم العملَ الهامَّ الذي تقوم به الوكالة.

١٧ - وأعرب عن رغبة وفد حكومته في أن يشدد على التزام إسرائيل المستمر بالتفاهمات بين إسرائيل والأونروا المعرب عنها في الرسائل المتبادلة عام ١٩٦٧ بين كومية وميشيلمور. وذكر أن إسرائيل ستبذل قصاراها لتيسير عمليات الأونروا رهناً بضمان أمنها. وهي تعتزم بصورة

خاصة أن تواصل التعاونَ الوثيقَ الذي يقوم بين الأونروا والمسؤولين الإسرائيليين في الميدان، وهو ما شهدت به المفوضة العامة نفسها. وقال إن تعليقاتها تعكس الحالةَ الحقيقية على أرض الواقع، على نقيض الانطباع الذي تعطيه بعضُ البيانات المسيَّسة التي استمعنا إليها في اللجنة.

١٨ - ومع ذلك فقد وقعت بعضُ الأحداث المؤسفة التي تجاوز فيها موظفو الأونروا المهمةَ الإنسانيةَ للوكالة وأصبحوا مشتركين في أنشطة ذات طابع سياسي مثير للجدل لا يمكن اعتباره جزءا من دور الدعوة المشروعة. ومثلُ هذه التجاوزات إلى داخل المجال السياسي تقوّض حياد الوكالة.

١٩ - ومضى قائلا إن إسرائيل إدراكا منها لأهمية تقوية الاقتصاد الفلسطيني وبناء القدرات الفلسطينية، اتخذت خطوات عديدة لتحسين اقتصاد الضفة الغربية، رغم المخاطر الأمنية التي يشكلها النشاطُ الإرهابيُ الفلسطيني. وهذه الخطوات، بالاقتران بالاستثمار الأجنبي المتزايد - والذي نما بنسبة ٦٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٨ وفقا للمصادر الفلسطينية الرسمية - والدعم المالي من المجتمع الدولي قد أسفر عن معدل نمو لم يسبق له مثيل بلغ ٧ في المائة، وكذلك عن ارتفاع النشاط الاستهلاكي والاجتماعي في الضفة الغربية. وتُظهر التجارةُ مع إسرائيل اتجاها إيجابيا قويا، مثلُها مثلُ أرقام العمالة وقطاع السياحة. وهذا الانتعاشُ الاقتصادي المتعدد الأبعاد في الضفة الغربية هو مصدر تشجيع حقيقي وينبغي أن ينعكس في القرارات التي تتخذها اللجنة بشأن الأونروا.

٢٠ - أما في قطاع غزة، فإن حماس تواصل الاحتفاظ بسيطرتها على القطاع وتستمر في الدعوة المكشوفة إلى القضاء على إسرائيل والاشتراك في عمليات تهريب أسلحة مفضوحة وعمليات إرهابية، ضاربةً عرضَ الحائط بمبادئ خريطة الطريق التي وضعها الرباعي. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩ أُطلق من غزة على البلدات الإسرائيلية، ما يقرب من ٩ ٠٠٠ صاروخ لها من المدى ما يكفي ليطالَ أكثر من مليون إسرائيلي كان معظمها بعد انسحاب إسرائيل في عام ٢٠٠٥. وتواصل حماس وضعَ أسلحتها وسط السكان المدنيين وبالقرب من مرافق الأمم المتحدة، متعمدةً بذلك تعريضَهم للخطر؛ وعلاوةً على ذلك، هددت موظفي الأمم المتحدة، ومن بينهم موظفو الأونروا، وحاولت أن تعرقل عملهم. ومن المعروف جيدا أن حماس قد صادرت شحنات الأغذية التي كانت مقصودةً للأونروا وأنها حاولت التدخّلَ فيما يجري تعليمه في مدارس الأونروا. ومع ذلك لم ترد كلمة واحدة عن حماس وعملها في مشاريع القرارات المُسيَّسة المتحيزة لجانب واحد التي تُقدَّم في إطار بند جدول الأعمال، على غرار اختفاء هذه الحقائق البسيطة الواضح من العديد من البيانات اللاذعة النقد التي استمعت إليها اللجنة.

٢١ - وأضاف متطلعا إلى المستقبل أن إسرائيل، مثلها مثل جميع الأطراف المهتمة، تود أن تحل مشكلةَ اللاجئين المعقّدةَ التي هي إحدى قضايا المركز النهائي في النزاع. غير أن وفد حكومته يقر بالشعور بالحيرة عندما استمع إلى دعوة الوفد الفلسطيني إلى مضاعفة الجهود بغية تشجيع استئناف العملية السلمية، نظرا إلى تصلّب السلطة الفلسطينية في رفض المحادثات مع إسرائيل، رغم الدعوات الإسرائيلية المتكررة لذلك. وأعلن أن حكومته تدعو الآن السلطةَ الفلسطينيةَ بوضوح لا لَبسَ فيه إلى استئناف محادثات السلام الثنائية بدون تأخير. فليس هذا وقتَ التذرُّع بالأعذار أو وقتَ القدح والذم، بل هو وقتُ الحديث عن إحلال السلام.

٢٢ - ومضى يقول إن هناك علاوةً على ذلك العديدَ من الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذُها بموازاة المسار السياسي. ذلك أنَّ استعصاءَ الأزمة السياسية على الحل وتحجُّرَ المواقف السياسية ما فتئا يخلّان بالحياة اليومية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين لفترة طويلة جدا. وقد حان الوقت الآن لتفكير

إبداعي في طرق التقدم بالعملية السلمية سياسياً وعلى أرض الواقع.

٢٣ - وفي هذا الخصوص، قال إن إسرائيل تشيد بالهدف المعلن في استراتيجية الأونروا المتوسطة الأجل، الرامي إلى كفالة أفضل مستويات التنمية البشرية الممكنة للمستفيدين من خدمات الوكالة. وتوافق إسرائيل على أن تحقيق الإمكانات الفردية كاملة والاشتراك التام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كعضو فعال ومنتج هي عوامل بالغة الأهمية في إيجاد الظروف اللازمة لحل سياسي وسلام دائم. على أن رؤى السلام الشجاعة، إذا أريد لها أن تتحقق، تتطلّبُ سياسات تتسم بالشجاعة والابتكارية. والأملُ معقودٌ على أن الحلمَ المشترك بمستقبل سلمي لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين سوف يُؤذن بحلول مرحلة جديدة من التسامح والتفاهم المشترك والكرامة المشتركة والسلام.

٢٤ - **السيد بادجي** (السنغال): قال إن المشقّات التي يعانيها اللاجئون الفلسطينيون في السعي إلى تحقيق ضالتهم المنشودة المتمثلة في العودة إلى وطنهم ليس لها مثيلٌ في التاريخ الحديث. وليس في ملحمة صمودهم الباسل، ما يمكن أن يُبرِّرَ قانوناً ما يواجهونه من إذلال وحرمان أو أن يكون مقبولاً أخلاقياً. وهم ما زالوا يتوارثون مركزَهم كلاجئين من جيل إلى آخر لفترة طالت أكثر من حالة أي مجموعة لاجئين أخرى. ونتيجة ذلك هي الولاية الجارية للأونروا المتمثلة في تقديم الخدمات لقرابة ٥ ملايين لاجئ فلسطيني، لتخفف عنهم عناءهم الذي لا يوصف والذي تسببه أنشطة إسرائيل غير المشروعة. يُضاف إلى ذلك أن إسرائيل لا تعمل على تيسير عمل الوكالة بسبب القيود غير القانونية التي تفرضها يوميا. وأكّد أنه لا بد من السماح للأونروا بأن تقدّم خدماتها في ظل أفضل الظروف الممكنة.

٢٥ - ومضى قائلا إن معظم ميزانية الأونروا تأتي من التبرعات وأن ثمة حاجةً إلى التفكير مجدداً في هذا الترتيب بالنظر إلى النقص المزمن في الموارد المالية للوكالة. وينبغي أن تكفل الجهات المانحة تمويلا وافيا ومنتظما ويمكن العوَلُ عليه لبرامج الأونروا تضامناً مع اللاجئين الفلسطينيين. وقد ظل موظفو الأونروا لأكثر من ٦٠ عاما - وهذا تذكير مؤلم بأن الأمم المتحدة قد فشلت في حل مشكلة اللاجئين - يؤدون بتفان وتضحية عملَهم الذي كلّفهم أحيانا أرواحَهم، للمساعدة في التخفيف من معاناة ملايين اللاجئين الفلسطينيين، مثلُهم في ذلك مثلُ البلدان المضيفة للاجئين الفلسطينيين التي ظلت تتعاون بسخاء مع الأونروا.

٢٦ - **السيد كليب** (إندونيسيا): قال إن عملَ الأونروا ساعد في التخفيف من آلام الفلسطينيين بتزويدهم لا بالمساعدة الطارئة فحسب بل وكذلك بتوفير الرعاية الصحية، والتعليم، والعمالة لهم. وقال إن استثمارَ الوكالة في التعليم هو التراثُ الأعظم بين تركاتها الأهم، ولكنَّ ذلك وحده لا يكفي. ذلك أن نجاحَ الأونروا خلال الستين عاما يمكن أن يفسر في الواقع بأنه فشل جماعي في حل المشكلة السياسية التي أدت إلى أزمة اللاجئين في المقام الأول. وكان واجباً أن يبذلَ المجتمعُ الدولي، وبصورة خاصة مجلسَ الأمن التابع للأمم المتحدة، مجهوداً أكبرَ لحل هذه القضية.

٢٧ - ومضى قائلا إن الشعبَ في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال يعاني من صعوبات اجتماعية - اقتصادية. ذلك أن العراقيلَ وحالات الحصار تواصلُ حرمانَ الشعب الفلسطيني من موارده، والقيودَ على الحركة التي تفرضها إسرائيل تؤثر على الناس اقتصادياً واجتماعياً. وتصميمُ إسرائيل على مواصلة بناء المستعمرات غير المشروعة، وبناء جدار الفصل، والحدّ من حقوق الشعب الفلسطيني هي العائقُ الأعظم في وجه إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تتمتع بالسلامة المادية، وبالتالي في وجه إحلال السلام

ذاته. واختتم بالقول إن على المجتمع الدولي، لذلك، أن يرفع صوتَه وأن يعمل معا على وضع حد لهذه الممارسات.

٢٨ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن الخدمات التي تقدمها الأونروا يبدو أنها تدل على أن التعريف المعياري لمصطلح اللاجئ، بالإضافة إلى كون الشخص خارج بلده، ينص على أن يكون قد جُرِّد مما لشخص الإنسان من كرامة ومن حقوق إنسان ومن قدرة على خدمة نفسه ومجتمعه. واللاجئون الفلسطينيون ما زالوا يعيشون هذه الظروف منذ عام ١٩٤٨، ورغم أن النقص في تمويل الأونروا هو شاغل رئيسي، إلا أنه يتعين مواصلة التركيز على حق اللاجئين في العودة كشرط أساسي مسبق لإحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وينبغي أن تُطالَبَ إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

٢٩ - وأعرب عن دعم لبنان التام للأونروا وللدور الأساسي الذي تؤديه في التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين. وقال إن الأونروا كانت، أثناء الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تقود استجابةَ المجتمع الدولي، وأن موظفيها خاطروا بأرواحهم من أجل إيصال الإغاثة الإنسانية. وفيما بعد عملت الوكالةُ بسرعة لا على إعادة تقديم خدماتها العادية فحسب ، بل وفّرت أيضا خدمات الإنعاش والتأهيل بعد الصراع. أما الإسرائيليون فإنهم، بالإضافة إلى تسببهم الدمارَ والإصابات البشرية في صفوف المدنيين في تلك الحرب، تعمّدوا استهدافَ مباني الأمم المتحدة في غزة. ولما كان مبدأُ المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي تجاه اللاجئين وعن تمويل الأونروا لا يتناقض مع المبدأ العام لمسؤولية الدولة عن الأعمال غير المشروعة دوليا، لذلك فإن إسرائيل ينبغي أن تتحمّل المسؤوليةَ الماليةَ عن الأضرار التي ألحقتها بالأونروا أثناء هجماتها، وفقا لما وثّقه مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام.

٣٠ - وذكر أن لبنان يُدين بشدة استمرارَ الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ومواصلةَ التدخل في وصول المساعدات الإنسانية للضفة الغربية. وقال إن مثل هذه الجرائم تقيِّد على نحو خطير جهودَ الأونروا.

٣١ - وذكر أيضاً أن لبنان بلدٌ مضيف للعديد من اللاجئين وأنه كذلك عضو في الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، ولذلك فإن وفد بلده يُرحِّب بالتزام الوكالة بالإصلاح وبتعزيز هياكلها وعملياتها الإدارية ويثني على الاستراتيجية المتوسطة الأجل للسنوات الست، القائمة على أربعة من أهداف التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين. وأضاف أن المجتمع الدولي ينبغي أن يكفل توافرَ ظروف صحية وأوضاع معيشة سليمة للاجئين الفلسطينيين في مواقعهم المؤقتة. ومن جانبها، لا تألو الحكومة اللبنانية جهدا في هذا الصدد، فقد خفّفت في السنوات الأخيرة من القيود التي يواجهها الفلسطينيون في الحصول على أعمال معيّنة في لبنان.

٣٢ - وأضاف أن الأونروا تظل شريكةً لشعب لبنان وحكومته في سد حاجات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ومما يستحق الإشادة بصورة خاصة عملُ الوكالة في إعادة تعمير مخيم نهر البارد في شمال لبنان، بدعم قيّم من الجهات المانحة، في أعقاب تعرضه لهجمات إرهابية في عام ٢٠٠٧. وبصورة عامة تعمل الأونروا على تذكيرنا بالقضية الإنسانية للاجئين الفلسطينيين وتساعد في مواصلة التركيز على حقهم في العودة كخطوة أساسية في الطريق إلى سلام عادل.

٣٣ - **السيد ريونو** (اليابان): قال إن بلده تعهّد بتقديم مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في آذار/مارس عام ٢٠٠٩ في المؤتمر الدولي المعقود دعما للاقتصاد الفلسطيني لإعادة تعمير غزة وأن رُبعَ هذا المبلغ قد صُرف بالفعل. وإضافة إلى تقديم

مساعدات أغذية، تبرعت اليابان بمشاريع للرعاية الصحية للأمومة والطفولة وأطلقت مبادرة ''ممر للسلام والرخاء''. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، سوف يعقد مركزُ الأمم المتحدة للإعلام في طوكيو حلقة عمل للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأونروا.

٣٤ - ومضى قائلا إن قضية اللاجئين هي قضية أساسية في العملية السلمية في الشرق الأوسط وأن بلده سوف يواصل توفير المساعدة للاجئين كجزء من النهج الثلاثي المرتكزات الذي تتبعه اليابان في تحقيق حل الدولتين، استنادا إلى الاتصال بإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتقديم المساعدة للفلسطينيين، ودعم بناء الثقة بين الجانبين. وأعلن أن الحالة الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة هي مسألةٌ تُثيرُ قلقا متواصلا وحَثَّ إسرائيل على تخفيف ما تفرضه من قيود هناك. وأثنى على خطة الأونروا الجارية لتطوير تنظيمها وتوقَّعَ أن يسفر اجتماعُ اللجنة الاستشارية واجتماعُ الدول المضيفة والبلدان المانحة المقرر عقدهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عن مزيد من التدابير لتبسيط الميزانية.

٣٥ - **السيد علي** (السودان): قال إنه بالإضافة إلى استهداف إسرائيل البنى التحتية الفلسطينية في الحرب التي شنتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ على غزة، فإنها قصفت أيضا مرافقَ الأمم المتحدة ومدارسَ الأونروا وعرّضت موظفي الوكالة للخطر. وفي الضفة الغربية، لا تزالُ الحواجزُ الإسرائيلية على الطرقات، وأعمالُ هدم منازل الفلسطينيينُ وهجمات المستوطنين تعرقل أداء الأونروا لمهماتها. وأضاف أن العجز البالغ ١٢٠ مليون دولار في ميزانية سنة ٢٠٠٩ للوكالة يجعل من الصعب عليها أن تعيّن موظفين مؤهلين وأن تحتفظ بهم، فيما تتزايد توقعاتُ الجهات المانحة والبلدان المضيفة واللاجئين أنفسهم تطلُّباً. ومع ذلك فإن الوكالة ما زالت قادرة على تدبير أمرها وتحسين فعّاليتها عن طريق خطتها للتطوير التنظيمي وتؤدي مهامها بشكل يدعو إلى الإعجاب في مواجهة كل العراقيل، وبصورة خاصة التقييدات التي يفرضها الحصارُ الإسرائيلي لقطاع غزة. ودعا الجمعيةَ العامةَ إلى أن ترصد مزيدا من الأموال للوكالة في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٣٦ - **السيد هوانغ هونغ جيان** (الصين): قال إن حكومة بلده تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبصورة خاصة في قطاع غزة، وتُطالبُ إسرائيل بإزالة نقاط التفتيش في غزة لإتاحة المرور غير المعاق للسلع التجارية وإمدادات الإغاثة الإنسانية. ودعا إسرائيل أيضا إلى أن تتوقف عن بناء المستعمرات وجدار الفصل في الضفة الغربية وأن ترفع القيود التي تفرضها على حركة الشعب الفلسطيني. وقال إن المجتمعَ الدوليَ ينبغي أن يزيد المساعدات التي يقدمها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين ودعا الجهات المانحةَ إلى أن تفي بالتزاماتها بالمساعدة في أقرب وقت ممكن.

٣٧ - ومضى قائلا إن حكومة بلده قلقةٌ أيضا إزاء التحديات التي تواجه الأونروا، بما في ذلك الافتقارُ إلى الموارد المالية والتهديداتُ لسلامة موظفيها. وهي تندِّد بالهجوم الذي شنته إسرائيل في بداية عام ٢٠٠٩ على مرافق الأونروا. وفي الوقت ذاته فإنها تشيد بالإصلاحات التي أجرتها الأونروا لتحسين قدراتها ودعا الأطرافَ المعنيةَ إلى زيادة دعمها للأونروا وكفالة أمن موظفي الوكالة وممتلكاتها.

٣٨ - وأعلن أن الصين سوف تواصل تقديمَ المساعدة إلى الأونروا ضمن حدود قدراتها. وقال إنها ما فتئت تقدم تبرعات سنوية للأونروا منذ عام ١٩٨١ وأنها سوف تقدم تبرعاً آخر بقيمة ٨٠ ٠٠٠ دولار إلى الوكالة في عام ٢٠٠٩ لإظهار اهتمامها باللاجئين الفلسطينيين ودعمها لعمل الأونروا. وذكر أن حكومته تؤيد الجهودَ التي يبذلها

الفلسطينيون وإسرائيل والتي تهدف إلى تحقيق حل قائم على دولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق حل دائم ومنصف لقضية الفلسطينيين.

٣٩ - **السيد المجاهد** (المغرب): قال إن الأونروا وقد أكملت عقدَها السادس من العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة والبلدان المجاورة، تتسم بأهمية أكثر من أي وقت مضى بالنسبة إلى أكثر من ٤,٥ مليون لاجئ تتولى تقديم الخدمات لهم الآن. ويواصل موظفوها أداء وظائفهم بقدر كبير من التضحية بالذات في مواجهة القيود التي تفرضها الممارساتُ اللاإنسانية للسلطة القائمة بالاحتلال. وإمدادَ الوكالة بما تحتاج إليه من الأموال بغية أداء المهام التي أوكلت إليها يتسم بأهمية الآن أكثرَ من أي وقت مضى.

٤٠ - ومضى قائلا إن بلدَه تبرّع بمبلغ ١٥ مليون دولار لإعادة بناء غزة، بالإضافة إلى مساعدات الأغذية والمساعدات الطبية وأنه من المتبرعين الرئيسيين للجنة القدس التي يترأسها جلالةُ الملك محمد السادس. وسوف تواصل المغرب الوقوفَ إلى جانب الفلسطينيين في صمودهم في معارضة الجهود الرامية إلى طمس الهوية الدينية والثقافية الإسلامية للمدينة المقدسة.

٤١ - **السيد موسى** (ماليزيا): قال إن السببَ الجذريَ لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين هو الاحتلالُ الإسرائيلي غيرُ المشروع للأرض الفلسطينية. وقد كشف كلٌ من مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمينُ العام وبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة التي أنشأها مجلسُ حقوق الإنسان ويترأسها القاضي ريتشارد جولدستون، عن أدلة وافية على الانتهاكات الإسرائيلية، بما في ذلك الخروقاتُ لحرمة مباني الأمم المتحدة وحصانة موظفيها التي ينبغي أن تدفع إسرائيل تعويضات عنها.

٤٢ - ومضى قائلا إنه بعد مرور عام على حرب غزة، لا تزال الحالةُ هناك بائسةً وينبغي اتخاذُ خطوات مباشرة لكفالة التدفق الحر للمساعدات الإنسانية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وبالنظر إلى الحالة الطارئة في غزة، فقد قدّم بلدُه تبرعات إضافية استجابةً لنداء الوكالة لإغاثة غزة في شهر رمضان وذلك إضافةً إلى تبرعه السنوي العادي للوكالة وحثَّ الدولَ الأعضاء الأخرى على زيادة تبرعاتها.

٤٣ - **السيدة روس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدَها هو الجهة التي تتبرع بأكبر المبالغ للأونروا، وأنها قدمت ما يوازي ١٢٠ مليون دولار نقداً لكل من الخدمات الأساسية للوكالة وأنشطتها الطارئة في الضفة الغربية وغزة، ومبلغاً إضافياً بقيمة ٣٠ مليون دولار لمساعدة الأشخاص النازحين بسبب القتال الذي جرى في مخيم نهر البارد. وأضافت أن الولايات المتحدة قدمت مبلغ ٤٢٦ مليون دولار للمساعدة الإنسانية وتعزيز الديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومبلغ ٣٥٠ مليون دولار في مساعدة مباشرة لميزانية السلطة الفلسطينية. وأضافت أن الأونروا تؤدي دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار والاعتدال اللذين سيكونان عاملين أساسيين في الحل القائم على أساس الدولتين. ولكنَّ النقصَ المالي في ميزانية الوكالة يهدد بتقويض ما تقدمه من خدمات التعليم والصحة التي تعاني بالفعل من ضغط زائد.

٤٤ - **السيد داس** (الهند): قال إن الأونروا تعاني من حالات نقص في التمويل في وقت تتزايد الطلبات فيه على خدماتها، وبصورة خاصة في غزة. وأعلن أن بلدَه قدّم تبرعا خاصا بقيمة مليون دولار استجابةً للنداء الطارئ الذي أصدرته الوكالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لغزة وتعهدت بزيادة تبرعها السنوي بقيمة مليون دولار، إضافة إلى المساعدة التي توفرها بالفعل إلى السلطة الفلسطينية وإلى جهود المساعدة الإنسانية الأخرى. وأضاف أن حلاً دائماً

لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين لن يتأتى إلا عندما يتحقق حلٌ شاملٌ لصراع الشرق الأوسط القائم منذ مدة طويلة. وإلى أن يحل ذلك اليوم فإن من واجب الجميع دعمَ الأونروا في جهودها الرامية إلى زيادة قدراتها على تقديم المساعدة.

٤٥ - **السيد وندسور** (أستراليا): قال إن بلده تبرّع بأكثر من ٧٥ مليون دولار من المساعدات إلى الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك مبلغ ٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، منها مبلغ ٣٢ مليون دولار قُدمت عن طريق الأونروا. وحث إسرائيل على أن تبذل قصاراها لإتاحة التدفق الحر للمساعدة الإنسانية وكفالة أمن موظفي الأونروا، وأدان حماس على إجراءاتها التي تعمّدت تعريضَ حياة المدنيين للخطر. وقال إن احتمالات المستقبل للاجئين الفلسطينيين في المنطقة سوف تتحسن كثيرا إذا تم إحلالُ سلام عادل ودائم قائم على أساس حل الدولتين.

٤٦ - **السيدة كونينغ - أبو زيد** (المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قالت إنه نظرا إلى أن هذه هي المرة الأخيرة التي تمثل فيها أمام اللجنة بصفتها المفوضة العامة للأونروا، فقد أسعدها بشكل خاص أن تستمع إلى بيانات من هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء، بما في ذلك بيانٌ قويٌ لأول مرة من أعضاء مجموعة ريو. وأضافت أنه يبدو أن هناك توافقاً واسعا في الأراء بشأن التحديات التي تمثلها مخلّفاتُ الصراع في غزة واستمرارُ الحصار. وذكرت أن قضية اللاجئين ينبغي أن تعالج في وقت مبكر من العملية السلمية وليس في وقت متأخر منها.

٤٧ - وأثنت على الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا وأشادت بقيادة تركيا له، في زيادة التوعية بصعوبة الحالة المالية للوكالة معربةً عن أملها في أن تقدرها أيضا اللجنةُ الخامسة. وذكرت أن الانتهاكات التي وثّقها مجلس التحقيق وتقرير جولدستون ينبغي ألا يسمح لها بأن تمضي دون عقاب.

٤٨ - وقالت إنها تشعر بالتشجع من جراء التعبيرات العديدة عن الدعم السياسي المتجدد، بما في ذلك من إسرائيل، بمناسبة الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأونروا، وعن امتنانها للإشادات بشخصها فيما تقترب من نهاية فترتها كمفوضة عامة.

٤٩ - **السيدة عبد الهادي - ناصر** (المراقب عن فلسطين): تحدثت ممارسةً لحق الرد فقالت إنها تشعر بالحيرة من جراء الدعم الذي أعربت عنه إسرائيل للأونروا في ضوء عرقلتها اليومية لعمليات الوكالة، والأضرار التي ألحقتها بمرافق الأونروا، والضرائب التي تجبيها من الوكالة، والانتهاكات الأخرى لاتفاق كوميه - ميشيلمور لعام ١٩٦٧ ولاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وهي الانتهاكات التي وثقها مجلسُ التحقيق وتقريرُ جولدستون. ويبدو أن ''التنسيق الممتاز'' الذي ألمح إليه ممثل إسرائيل يشمل أيضا إطلاقَ النار على قوافل الأونروا وقصفَ مدارس الأونروا ومرافقها. أما الادعاءُ بأن إسرائيل ''مُنعت'' من الاشتراك في الاحتفال رفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأونروا فهو ادعاءٌ باطلٌ آخر من الادعاءات التي تخترعها إسرائيل ضد الوكالة. وأكدت أن إسرائيل هي التي رفضت الدعوةَ لإلقاء كلمة في الحدث لأنها لم تقبل الشروطَ التي عُرضت عليها بروح من التوفيق.

٥٠ - ومضت قائلة إنه لا يوجد ما هو غيرُ واضح في موقف وفد فلسطين بشأن العملية السلمية. والوفدُ صامدٌ في تأييده لسلام عادل ودائم وشامل يحل كل القضايا الأساسية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وشروط مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط. وفي مقابل ذلك تريد إسرائيل أن تجري العمليةُ السلمية في فراغ من شأنه أن يسمح لها بمواصلة إنزال المزيد من الآلام بالسكان الفلسطينيين وفرض مزيد من حالات الأمر الواقع على الأرض عن طريق حملتها الاستعمارية غير المشروعة.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.